



وَنَارَ الحَظِّ وَالشَّعْوَانَ الدَّوْلِيَّ

الصندوق الائتماني متعدد
المانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND



وحدة دعم تنفيذ
الإصلاحات الاقتصادية
REFORM SECRETARIAT

موجز: الإنجاز في مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية خلال العام 2023

أذار 2024

جدول المحتويات

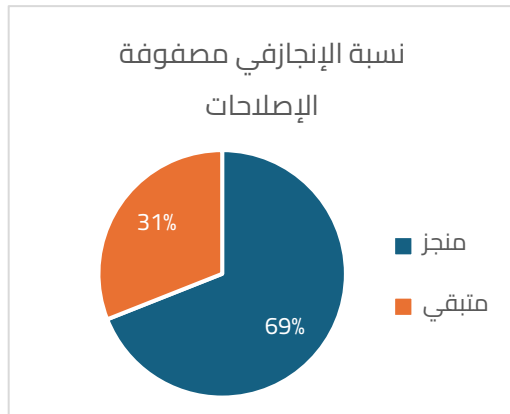
3.....	نسخة عامة
3.....	التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات خلال عام 2023
5.....	أبرز الإصلاحات التشريعية التي تم إنجازها خلال العام 2023
5.....	أبرز الإصلاحات الهيكلية والتشغيلية التي تم إنجازها خلال العام 2023
7.....	أبرز الإصلاحات القطاعية خلال العام 2023
8.....	الإصلاحات الاستراتيجية لتمكين المرأة والشمول

نبذة عامة

حكومية منفذة لهذه الإصلاحات وحتى نهاية العام 2023.

كما تجدر الإشارة إلى أن مصفوفة الإصلاحات المحدث، التي تم المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء في تشرين الأول 2022، تشمل 12 محورًا و44 مجالًا للإصلاح و403 إجراءً إصلاحيًا، كما ترتبط مصفوفة الإصلاحات ارتباطًا وثيقًا برؤية التحديث الاقتصادي 2033، ويبرز هذا الاتساق في النهج الشامل والاستراتيجي الذي تتبعه الحكومة الأردنية في السعي إلى التحديث الاقتصادي والنمو المستدام.

التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات خلال عام 2023



حتى نهاية عام 2023، بلغ معدل إنجاز مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية 69%، مع إنجاز 278 من أصل 403 إصلاحًا. مما يعكس التزام الحكومة بتحفيز النمو وتحسين بيئة الأعمال والمساهمة

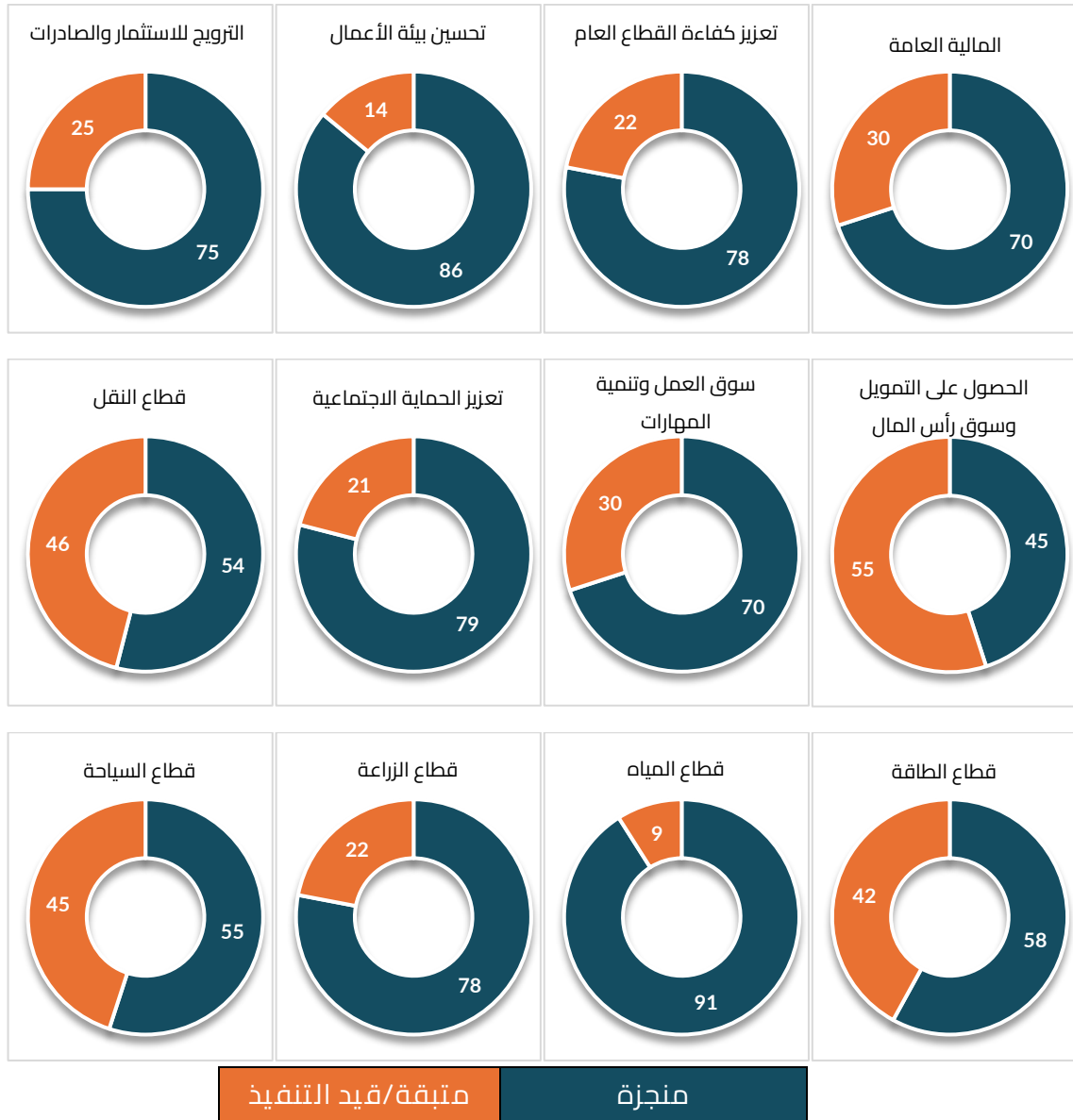
يقدم هذا التقرير موجزًا عن التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات في إطار مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية للأعوام 2018 - 2024 خلال العام 2023 والتي تم إعدادها من قبل الحكومة وبدعم من البنك الدولي وشركاء التنمية، حيث بدأت الحكومة بتنفيذ هذه الإصلاحات منذ عام 2018، كما تم إطلاق المصفوفة رسميًا خلال مؤتمر مبادرة لندن "الأردن: نمو وفرص" في شباط 2019. وتتألف المصفوفة من مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتشريعية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة الاستثمارات والصادرات، وهي بمثابة وثيقة لخطط وبرامج الحكومة من جهة، والجهات المانحة وشركاء التنمية من جهة أخرى.

قدمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبالتعاون مع البنك الدولي، دعمًا فنيًا أساسيًا لمختلف الوزارات والجهات الحكومية المنفذة لهذه الإصلاحات من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن لضمان نجاح إنجاز هذه الإصلاحات والأنشطة المتنوعة المرتبطة بها، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة المهمة للجهات ذات العلاقة طوال عملية الإصلاح. وتشمل الإنجازات الملحوظة إصلاحات ملموسة في إدارة الاستثمارات الحكومية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمشتريات الحكومية، كما استفاد من دعم الصندوق منذ إنشائه 28 جهة

من مجمل الإصلاحات المنجزة منذ عام 2018
تستفيد منها المرأة.

في الانتعاش الاقتصادي. في عام 2023 وحده،
تم تحقيق 34 إصلاحًا، ودعمت الوحدة 27 إصلاحًا
منها. وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، 15% إصلاحًا

نسبة الإنجاز على مستوى كل محور حتى نهاية عام 2023 (%)



أبرز الإصلاحات التشريعية التي

تم إنجازها خلال العام 2023

في إطار تعزيز البيئة التشريعية، واستكمالاً للإصلاحات التشريعية السابقة قامت الحكومة بإجراء تعديلات رئيسية على قوانين مختلفة لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية، وشملت هذه التعديلات إصلاحات على قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التعاون بين القطاعين وتحفيز الاستثمارات، وتعديلات على قانون المنافسة لتعزيز الشفافية والمنافسة العادلة، وتعديلات على قانون الشركات من أجل تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال وتعزيز دور المرأة وضمان مشاركتها في مجالس الإدارة، كما وتم تعديل قانون السياحة لتعزيز تنافسية القطاع وتحسين بيئة الأعمال.

ومن جهة أخرى، تم إقرار مجموعة من الأنظمة، وتشمل كل من نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونظام البيئة الاستثمارية، ونظام مجالس المهارات القطاعية، وتعديل نظام دور الحضانة لغايات تسهيل تسجيل الحضانات المنزلية وتشجيع إنشاء دور حضانة، وتمكين المرأة العاملة من خلال إيجاد بيئة آمنة للأطفال.

وفي مجال حقوق العمال، تم تحديث قانون العمل لتوفير حماية أكبر لضحايا التحرش والعنف، وتعزيز الأمان الوظيفي، أما بالنسبة للضمان الاجتماعي، فقد تم تعديل القانون لتوفير دعم أكبر للعاملين الجدد في السوق، كما وتم اقرار

قانون حماية البيانات الشخصية، الذي يهدف إلى ضمان خصوصية وأمان البيانات الشخصية للأفراد.

بالإضافة الى ما سبق، كان لوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية دوراً محورياً في دعم وتنسيق تطوير وتعديل وصياغة عدة تشريعات أخرى واستراتيجيات غير مدرجة في مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية، مثل تعديلات كل من قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون السير، ونظام المدارس الخاصة ورياض الأطفال، وتعليمات جديدة لترخيص إعداد وتجهيز الغذاء في المنازل.

تأتي هذه التعديلات التشريعية لتعكس رؤية الحكومة الاستراتيجية نحو تحقيق بيئة أعمال متطورة ومستدامة، وتجسيدا لخطوات فاعلة تجاه تعزيز الشفافية والكفاءة في الاقتصاد الوطني، وتشجيع المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في مسار التنمية الشاملة.

أبرز الإصلاحات الهيكلية

والتشغيلية التي تم إنجازها

خلال العام 2023

إلى جانب الإصلاحات التشريعية التي تم إنجازها، فقد تمكنت الحكومة من تحقيق عدة إصلاحات هيكلية وتشغيلية تعكس التزام الأردن بتعزيز النمو الاقتصادي ومواجهة تغير المناخ، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين الخدمات الحكومية من خلال تدابير مبتكرة وفعالة. هذا يشمل إقرار العديد من الاستراتيجيات الرئيسية،

وأبرزها إطلاق استراتيجية ترويج الاستثمار (2023-2026)، واستراتيجية التجارة الإلكترونية الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للتدريب المهني والتقني (2023-2027). كما وتم دعم تطوير وإطلاق استراتيجية التمويل الأخضر (2023 - 2028) وهي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمثل علامة بارزة في مواجهة مخاطر تغير المناخ، ومواكبة أفضل وأحدث الممارسات في التمويل الأخضر الموجه للاستثمارات والمشاريع الصديقة للبيئة التي تقلل من آثار تغير المناخ على الاقتصاد الوطني.

كما وتم دعم تطوير الإطار المالي المتوسط الأجل وإدراجه في قوانين الموازنة العامة، وفي المجال الضريبي يأتي تنفيذ نظام الفوترة الإلكتروني الوطني خطوة محورية نحو توحيد عمليات الضريبة، حيث يضمن هذا النظام بنية تحتية سلسلة للفواتير الضريبية، مما يمثل تقدماً حاسماً في البنية التحتية المالية للأردن، وتحسين الكفاءة والشفافية في المعاملات التجارية.

وفي مجال التحول الرقمي وتحسين الخدمات الحكومية، فقد تم تشغيل السجل الوطني للخدمات الحكومية بما يضمن تنفيذاً ناجحاً وتأثيراً تحويلياً على تقديم الخدمات العام، ورقمنة 2,700 خدمة حكومية على منصة "سند" والذي يعكس التزاماً راسخاً بأهداف خارطة طريق تحديث القطاع العام، إضافة على ذلك، فقد تم إدخال خدمات "الجيل الخامس 5G" والذي يعتبر قفزة نوعية لدفع عجلة التحول الرقمي ويؤكد على التزام

الأردن بالتقدم التكنولوجي والوصول الواسع. ومن جهة أخرى، تم تفعيل نظام تسجيل الإعسار الرقمي، والذي يوفر طريقة شفافة وفعالة لإدارة حالات الإعسار، مما يعزز الثقة في النظام القانوني والتجاري للأردن، أما في سياق تسهيل التجارة يأتي تنفيذ إطار عمل موحد للرقابة والتفتيش على الحدود تقدماً محورياً في تسهيل العمليات التجارية في المعابر الحدودية ويضمن تطبيق إجراءات وعمليات أكثر أماناً وكفاءة.

كما تم في عام 2023 تحول في مجال المشتريات الحكومية من خلال تأسيس وتفعيل وحدة شكاوى وسياسات المشتريات، إلى جانب تبني سياسات المشتريات الخضراء وإطار العمل المهني، مما يعكس التزام الأردن بممارسات المشتريات المستدامة. كما ساهم تفعيل نظام المشتريات الحكومية في 23 جهة حكومية في تعزيز الشفافية والكفاءة في عمليات المشتريات. فيما يتعلق بإصلاحات الحماية الاجتماعية، فقد تم الموافقة على خطة الحماية الاجتماعية للسجل الوطني الموحد والتي تعتبر خطوة هامة نحو تحويل السجل إلى بوابة موحدة لتسهيل الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية، إلى جانب ذلك، تم تمديد مشروع "الطاقة الشمسية للفقراء" والذي يعكس التزام الأردن بتلبية احتياجات الطاقة للفئات المستضعفة، وبلغ عدد المستفيدين من المشروع 7,731 حتى نهاية 2023. إلى جانب ذلك فقد تم تأسيس وتفعيل نظام "حماية" والذي يعالج قضايا التحرش

الجنسي في مكان العمل، مما يوفر آلية شفافة ومسؤولة لكلاً من الموظفين والموظفات وأصحاب العمل.

وأخيراً، تم خلال عام 2023 إنشاء مرافق الحجر الصحي للخدمات البيطرية هو خطوة استراتيجية، تعمل كخط دفاع أول ضد الأمراض العابرة للحدود. من المتوقع أن ترفع هذه المبادرة من جودة الحيوانات المصدرة، مما يسهم في مكانة الأردن كمصدر.

تعكس هذه الإصلاحات التزام الأردن بالابتكار، الشفافية، والكفاءة في الإدارة العامة وتنمية القطاع الخاص، والحماية الاجتماعية مما يدعم رؤية التحديث الاقتصادي 2033 لتطوير اقتصاد مستدام ومتنوع.

أبرز الإصلاحات القطاعية خلال العام 2023

خلال العام 2023، أنجزت الحكومة العديد من الإصلاحات القطاعية في إطار القطاعات الخمس التي تشملها المصفوفة. ففي قطاع النقل، تم دمج الاعتبارات المناخية والبيئية في استراتيجية النقل، مما يمثل خطوة حاسمة نحو الممارسات المستدامة. أما بالنسبة لقطاع الزراعة، فقد تم تبني تراخيص لأنشطة البستنة والاستيراد والتصدير، كما تم تطوير وتفعيل الخطة الوطنية لجمع مياه الأمطار الزراعية، بالإضافة إلى خطة توسعية لتعزيز معرفة المزارعين بالتقنيات الحديثة والاستخدام الآمن للمبيدات. أما فيما يتعلق

بقطاع الطاقة، فقد تم إجراء دراسات حول تكلفة خدمة الكهرباء والتعرفة في الأردن، وخيارات الشبكة الذكية، وشبكات توزيع الغاز الطبيعي، وتشير نتائج هذه الدراسات إلى التزام الأردن بالتقدم التكنولوجي والاستدامة البيئية في سعيها لقطاع طاقة مرن وفعال. وبالنسبة لقطاع السياحة، فقد تم إجراء تحليل كلفة المنتج السياحي بما في ذلك تكاليف الرسوم لتحديد المجالات المحتملة لخفض الأسعار وكفاءتها، وكجزء من المبادرات السياحية المبتكرة، تم إنشاء قاعدة بيانات للقطاع السياحي والتي تقدم لمحة عامة وشفافة عن قطاع السياحة في الأردن من خلال عدد من المؤشرات الرئيسية، وتتيح هذه الأداة اتخاذ قرارات مستنيرة وتدعم النمو المستدام لقطاع السياحة في الأردن.

في الختام، يُظهر التقدم الملموس الذي أحرزه الأردن في مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية خلال العام 2023 التزامه الراسخ بالإصلاحات الشاملة، والتي ساهمت الجهود التعاونية مع الشركاء الدوليين والقطاع الخاص في تشكيل مسار الأردن نحو التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، كما يأتي التزام الأردن بمصفوفة الإصلاحات الاقتصادية للأعوام (2018-2024) ليس مجرد مجموعة من الإجراءات، بل شهادة على رؤيته ونهجه في تبني مسار واضح وفعال نحو نمو شامل ومستدام.

الإصلاحات الاستراتيجية لتمكين المرأة والشمولية

يظهر التزام الأردن بتمكين المرأة من خلال الإصلاحات الاستراتيجية. فمنذ عام 2018 وحتى نهاية عام 2023، استفادت النساء بشكل مباشر من 15% من الإصلاحات المحققة. وتشمل الإنجازات البارزة في عام 2023 إنشاء آلية تظلمات للتحرش الجنسي في مكان العمل، مما يوفر قناة رسمية لمعالجة القضايا المتعلقة بالتحرش وتعزيز بيئات عمل أكثر أمانًا للنساء.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التعديلات على قانون الشركات تمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات، مما يعزز التنوع والشمولية بين الجنسين في القيادة المؤسسية. علاوة على ذلك، فإن اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتدريب والتعليم التقني والمهني (2023-2027) يؤكد على الفرص التعليمية الشاملة بين الجنسين، مما يعزز مهارات المرأة وفرص توظيفها.

يساهم تمديد مشروع "الطاقة الشمسية للفقراء" بشكل كبير في التنمية المستدامة، وخاصة استفادة النساء المستفيدات من صندوق المعونة الوطنية من خلال تسهيل الوصول إلى الطاقة النظيفة. تتبنى مبادرات مثل السجل

الوطني الموحد وخطة السجل الوطني الموحد للحماية الاجتماعية نهجًا شاملاً، حيث توسع الخدمات للأسر ذات الدخل المنخفض وتقدم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك التأمين الصحي والمساعدات السكنية.

علاوة على ذلك، تعكس تنفيذ الحوافز الجنسانية في إصلاحات المشتريات التزام الأردن بتعزيز بيئة عمل شفافة وعادلة، مع فوائد ملموسة تمتد لتشمل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. تعكس هذه الإصلاحات مجتمعة التزام الأردن بتعزيز المساواة بين الجنسين وخلق فرص لتمكين المرأة وشمولها عبر القطاعات والمجتمعات.

في الختام، يبرز التقدم الملموس الذي حققه الأردن في مصفوفة الإصلاحات التزامه الراسخ بالإصلاحات الشاملة. وقد أسهمت الجهود التعاونية مع شركاء التنمية والقطاع الخاص في تشكيل مسار الأردن نحو التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. إن التزام الأردن بمصفوفة الإصلاحات (2018-2024) ليس مجرد مجموعة من الإجراءات، بل هو دليل على رؤية الأردن ونهجه في اعتماد مسار واضح وفعال نحو النمو الشامل والمستدام.